التّعايش الحضاري في الإسلام وانعكاساته الإجتماعية والإقتصادية: الدولة الرستمية أنموذجا (160-296هـ/776-908م)



عمارة مختار
سنة ثالثة دكتوراه ل م د
جامعة يحيى فارس- المدية -

- الملخّص:

أرسى الإسلام مبادئ التعايش بين الناس جميعا على اختلاف أجناسهم وثقافاتهم، وضمن للجميع حق الحياة والعيش الكريم ضمن إطار الدولة الإسلامية التي وضع النبي عليه الصلاة والسلام أسسها، وسار المسلمون بعده على نهجه وإن اختلفت مفاهيمهم حول مؤسسة الخلافة وكيفية توليها، ما أدى إلى نشوء الفرق والمذاهب السياسية والدينية الأولى في الإسلام وسعى كل منها لإقامة دولة على الأسس والمفاهيم التي تبناها من فهمه لتعاليم الإسلام ومبادئه، ومن بينها نجد الدولة الرستمية التي حذى مؤسسوها حذو النبي عليه الصلاة والسلام ولم يدعوا المجال للخلافات السياسية والمذهبية والعرقية أن تعيق تطور البلاد، وأشاعوا سياسة التسامح بين رعاياهم على اختلافهم فساهمت سياستهم في ازدهار البلاد وصارت مقصدا لكل الناس من المشرق والمغرب، وأصبحت مركزا تجاريا مهما للتبادل بين بلاد السودان والمغرب والمشرق والأندلس.

Abstract:

The mid-Maghreb region knew some social and economic transformation contributed by the rostomids state that rised in the area between the year 160 and 296 A.H, this state was distinguished by their tolerance policy among all their subjects who form the rostomids society, whereas The rostomids did not allow the religious and creed controversies to be an obstacle in front of the economic and Trade development, so they applied measures of tolerance policy among their subjects until their capital combined several races and creeds in peaceful coexistence, this tolerance policy helped the rostomids state to provide security to all arrivals, so it became a destination for different types of people from the west and the east, besides of the location of the rostomids state between the main trade roads, the tolerance policy leaded the rostomids to became a trade center in the Islamic Maghreb in this period of time, and made a Hugh transformation in the way of life of the citizens of the area and their economic activities, and for this we see the rostomid leaders gave a total liberties to all their subjects and new arrivals to practice their rituals, no matter what are their races or creeds, this policy attracted traders and merchants from all over the Islamic world, and made the rostomids a unique and glowing state among other Islamic Maghreb states in that time.

This article includes the latest developments in the Maliki school in Morocco. The commitment of the Maghreb to the Sunni trend, represented in the Maliki school in a way of moderation and moderation, allowed the scholars of the Maalikis to be throughout history prepared to preserve religion and support the right. These manifestations appeared in the emergence of the city of Kairouan as a center of radiation, During this historical phase.

مقدمة:

تعتبر السماحة صفة لصيقة بالإسلام ومميزة لهذا الدين الحنيف، وقد جاء في حديث النبي عليه الصلاة والسلام أن أحب الدين إلى الله الحنيفية السمحة[1]، كما كانت صفة واقعية تجسدت في أمته وحضارته وتاريخه حيث لم يكن ما قرره الإسلام من تسامح مجرد فكر نظري ولم تكن مجرد مثاليات استعصت على التطبيق، وإنما تحولت إلى دعوة ودولة وحضارة وتاريخ، وقد وضعت الدولة الإسلامية والحضارة الإسلامية هذه السماحة في الممارسة والتطبيق، ففي أول

دولة إسلامية أقامها النبي عليه الصلاة والسلام في المدينة كفل دستورها الحرية الدينية لأهل الذمة من رعايا الدولة الإسلامية وعلى مساواة العدل والإنصاف في حقوق المواطنة بين هؤلاء الرعايا، وعبر تاريخ الإسلام والمسلمين هناك العديد من النماذج والأمثلة على هذا التعايش بين مختلف العرقيات والأديان والمذاهب، ونحن من خلال هذا البحث نحاول التطرق إلى أنموذج مجتمع إسلامي ظهر في المغرب الأوسط متمثل في الدولة الرستمية، قام على التطبيقات العملية لمبادئ التعايش الحضاري، والتي تتجلى من خلال سياسة التسامح وتقبل الآخر التي انتهجها حكام الدولة الرستمية تجاه رعاياهم جميعا، انطلاقا من هذا يمكننا طرح التساؤلات التالية: ماهي أهم العوامل التي ساهمت في توجه الرستميين نحو سياسة التسامح المذهبي؟ وما هي أهم مظاهر التعايش التي نتجت عن سياسة التسامح في الدولة الرستمية؟ وما هي النتائج التي ترتبت عن هذا التعايش الحضاري على المستوى الإقتصادي والإجتماعي؟

1- التسامح مع المخالفين في الدولة الرستمية:

لابد في البداية أن نلقي نظرة فاحصة على تعاليم المذهب الإباضي المذهب الرسمي للدولة الرستمية وخاصة الجوانب المتعلقة بالتعامل مع مخالفيه في المذهب ونظرتهم إلى غيرهم من المسلمين حتى تتضح العوامل التي ساهمت في تبني الأئمة الرستميين لسياسة التسامح عكس غيرهم من الدول المذهبية التي قامت في تاريخ الإسلام.

اعتبر علماء المسلمين مذهب الإباضية من ضمن مذاهب الخوارج وإن وصفوه بالإعتدال والتسامح مع المخالفين إذا قورن بغيره من المذاهب الخارجية كالأزارقة مثلا، وإذا تفحصنا تعاليم الإباضية في هذا الصدد نجدها تقر بحرمة المسلمين جميعا على اختلاف مذاهبهم والذميين على السواء وحرمة أموالهم ودمائهم، فالإباضية لا يرون إباحة دماء المسلمين ولا يرون جواز سبي نسائهم وذريتهم ولا يرون قتال أحد سوى جيش السلطان[2]، حيث يعتبرون أن إقرار العبد بالشهادتين واعتقاد ما جاء به النبي صلى

الله عليه وسلم من عند ربه من الشرائع والأحكام هو الحق فقد أصبح من الموحدين ومن ثم تنتفي عنه أحكام المشركين ويحرم سفك دمه وغنيمة أمواله وسبي ذريته[3]، وعلى هذا الأساس اعتبر الإباضية مخالفيهم من أهل القبلة كفار نعمة غير مشركين ومناكحتهم جائزة وموارثتهم حلال وغنيمة أموالهم من السلاح والكراع عند الحرب حلال وما سواه حرام، وحرام قتلهم وسبيهم في السر غيلة وغدرا إلا بعد إقامة الحجة ونصب القتال، وقالوا أن دار مخالفيهم من أهل الإسلام دار توحيد إلا معسكر السلطان فإنه دار بغي وأجازوا شهادة مخالفيهم على أتباعهم وأوليائهم[4].

أما بالنسبة لموضوع الكبائر فالإباضية يقسمون مرتكبيها إلى فئتين مستحل لها يهدر دمه ويستباح إن كان عامدا، أو يدعى إلى الحق وتقام عليه الحجة إن كان مستحلا لها بتأويل خاطئ، فإن أجاب إلى الحق أصبح لهم ما للمسلمين وعليهم ما عليهم وإن أبوا أُجرِيَ عليهم حكم المسلمين، وإن امتنعوا ناصبهم الإمام الحرب، أما فعلها بغير استحلال لها كالقتل والزنى والسرقة وشرب الخمر فيعامل بأحكام المؤمنين ولا يخرج عن الملة ويطبق عليه الحد بحسب ما شرعه الله سبحانه وتعالى فالقاتل عمدا يقتل والزاني غير المحصن وشارب الخمر يجلد والسارق تقطع يده[5].

اعتبر الإباضية قضية الإمامة حقا من حقوق المسلمين جميعا يتولاها أصلحهم وفق نظام الشورى، فترتب عن ذلك إقامة مجلس للشورى قبل قيام الدولة الرستمية واستمر في تأدية مهامه طيلة فترة حكمهم، وكان هذا المجلس يضم سبعة رجال من الإمارة يوصفون بالعلم والصلاح والزهد بالإضافة إلى شيوخ القبائل ووجهاء كافة العناصر المقيمة بتيهرت تجنبا للفرقة[6]، وكان الإمام الرستمي مسؤولا أمامه عن تنفيذ ما ينص عليه مبدأ الشورى[7]، وقد سار الرستميون في هذا على نهج عمر بن الخطاب والخلفاء الراشدين رضي الله عنهم في إقامة مجلس للشورى يرجعون إليه في أمور المسلمين، إذ كان المجلس يجتمع بمسجد المدينة في أوقات معلومة بمعية الخلفاء الراشدين ويناقشون ما ينتهي إليهم من أمر الآفاق والولايات وقضايا المسلمين[8].

اجتهد الإباضية في تطبيق تعاليم الكتاب والسنة وخاصة ما تعلق منها بالأموال، فاتبعوا طريق العدالة في توزيع الأموال والأرزاق وجبايتها وإسقاط العديد من المغارم والمكوس مثل الضرائب على المتاجر باعتبارها من المحرمات والإكتفاء بالجباية الشرعية منها، فحققت الدولة الرستمية بالمغرب الإسلامي ما كان يصبو إليه الكثيرون من العدل والمساواة في الحقوق والواجبات المالية على وجه الخصوص[9].

على الأسس السابقة أقام الرستميون نظام حكم ملتزم بمبادئ التعايش وتقبل الآخر وعدم إقصاء المخالفين، فشاع العدل بين رعاياهم على اختلاف انتماءاتهم العرقية والدينية والمذهبية، واستطاعوا بذلك أن يحققوا حالة من الإستقرار السياسي في منطقة المغرب الأوسط، ذلك أن مبدأ العدل من المبادئ التي أرساها الإسلام لإقامة التعايش السلمي العالمي، والعدل وسيلة تعمل على إعادة التوازن في الحياة وتسكين هياج النفوس، ومظلة تحمي الحقوق وتشيع الأمن والسلام بين الناس وتثبيت أسس الإستقرار، فهو يغرس في النفوس حب الإنتماء إلى المجتمع الذي تعيش فيه، ويحقق نوعا من الوحدة التي نادى الإسلام بها بين جميع الشعوب والأمم، ويقضي على دواعي الفتن والتفرقة ويتقلص وجودها وتتجه بذلك قوى المجتمع إلى الإنتاج والعمل فتزدهر أوضاع البلد[10].

2- مظاهر التعايش الحضاري في الدولة الرستمية:

إن مبادئ التعايش التي قامت عليها الدولة الرستمية والتي لم تقص أيا من المذاهب المخالفة ولم تتعصب لعناصر محددة دون أخرى -ولو إلى حد نسبي- قد سمحت بتشكيل مجتمع فسيفسائي ضم جنبا إلى جنب مختلف الفرق، فصارت عاصمتهم تيهرت وما حولها موطنا للكثيرين من معتنقي المذاهب والفرق غير الإباضية، إضافة إلى جاليات أجنبية من أهل الذمة من النصارى واليهود، هذا التنوع المذهبي والديني راجع إلى السياسة المعتدلة التي تبناها الأئمة الرستميون والتي تنبذ التعصب لأي من القبائل أو العناصر من أصحاب المذاهب والفرق الغير إباضية[11]، وقد لاقت

هذه السياسة قبولا وإجماعا من هذه الفرق كلها حيث نجد في كتاب ابن الصغير إشارة إلى اعتراف رعايا الدولة الرستمية على اختلاف مذاهبهم بإمامة البيت الرستمي قائلا: "كان إمام الإباضية إماما للصفرية والواصلية[12]كذلك وكانوا يسلمون عليه بالخلافة"[13]، وبذلك تلافت الدولة الرستمية مشكلة النزاعات المذهبية وساهمت إلى حد ما في إيجاد نوع من الإستقرار السياسي خلال فترات عديدة من تاريخها، هذا الإستقرار سيكون له أبعد الأثر على مختلف الجوانب الحياتية الأخرى.

كانت بها أقلية لها وزنها من الخوارج الصفرية – على سبيل المثال لا الحصر– تعيش في كنف الدولة الرستمية ولهم حصن خاص بهم بمنطقة تسمى تالغمت بضواحي تيهرت، كما يشير ابن الصغير إلى تواجد عناصر أخرى من الحجازيين وأهل العراق[14] الذين نرجح أن المقصود بهم المالكية وأصحاب أبي حنيفة[15] وكان لهم مشايخهم منهم أبو مسعود الكوفي وأبو دنون اللذان كانا فقيهين بمذاهب الكوفيين، في حين كان ابن الصغير نفسه مالكيا على أرجح الظنون[16].

وفي نفس الوقت كان للمذهب الشيعي أنصار في عاصمة الرستميين وإن كنا لا نعلم هل كانوا من الزيدية أو من الإسماعيلية[17]، كما كانت بها جموع من المعتزلة تذكرهم المصادر باسم الواصلية نسبة إلى واصل بن عطاء مؤسس مذهب المعتزلة، وقد كان منهم أزيد من ثلاثين ألفا يقيمون في ضواحي تيهرت في بيوت كبيوت الأعراب[18]، ولا نستبعد مبالغة المصادر في ذكر أعدادهم التي يرجح أنها أقل من ذلك، إلا أن الذي يهمنا هنا هو تأكيد وجودهم ضمن رعايا الدولة الرستمية، وعلى الرغم من أنهم دخلوا في صراع مذهبي ومسلح أحيانا ضد الرستميين إلا أنهم حظوا بتسامح كبير، وقد كان بينهم وبين الإباضية مناظرات عديدة على غرار ما كان يحدث بين زعيمهم في المشرق واصل بن عطاء وزعيم الإباضية هناك أبو عبيدة مسلم بن أبي كريمة، فكانوا يلتقون في مناظرات ومساجلات مشهورة مع مشايخ الإباضية على نهر مينة خارج العاصمة تيهرت[19].

أما أهل الذمة فقد استنتجنا وجودهم في المجتمع الرستمي من خلال ورود كلمة

جزية في كتاب ابن الصغير عندما يتحدث عن مصادر بيت المال في عهد عبد الرحمن بن رستم والتي تدل على وجود أشخاص غير مسلمين في مدينة تيهرت[20]، مثلها مثل بقية المدن الإسلامية بالمغرب على الرغم من غموض أوضاع أهل الذمة في هذا العهد، وعلى العموم وجدت جاليات من أهل الذمة عاشت بين أهل الشمال الإفريقي من العرب والبربر المسلمين وتأثروا بهم وأثروا فيهم خاصة أنه لم يفرض عليهم أماكن خاصة ومحددة لسكناهم وإنما وفرت لهم السلطات الإسلامية حرية السكن والتنقل بسبب سماحة الإسلام والمسلمين، ولإلتزام أهل الذمة بما عليهم من أداءات مالية[21].

وقد حظيت كل تلك المذاهب في الدولة الرستمية بتسامح كبير نسبيا، فنجد بعض شيوخهم قد تولوا المناصب الهامة في الدولة في أواخر حكم بني رستم وليس أدل على هذا التسامح مما يرويه ابن الصغير وهو مالكي في أرجح الظنون كما ذكرنا وعاصر أئمة بني رستم الأواخر عن الحرية التي تمتع بها الناس في ممارسة شعائرهم في كافة مساجد تيهرت، حيث كان الإباضية لا يمنعون أحدا من الصلاة في مساجدهم ولا يكشفونه عن حاله ولو وجدوه مخالفا لأحكام مذهبهم[22]، كما سمح الأئمة الرستميون لكل فرقة أن يكون لها مسجد خاص بها حتى صارت تلك المساجد تعرف بهم ويقال هذا مسجد الكوفيين وهذا مسجد البصريين وغيرهم[23].

كما يحكي ابن الصغير عن بعض مناظراته ومحاوراته مع فقهاء إباضيين دون أن يتعرض لإرهاب أو بطش، وبالرغم من أن ابن الصغير كان لا يدين بالمذهب الإباضي مطلقا إلا أنه كان يحضر مجالس أبي اليقظان العلمية، كما يشير ابن الصغير إلى تعدد المجالس العلمية لهذه الفرق والتي كانت مفتوحة أما الجميع من أتباع المذهب وغيرهم مما يدل على سياسة الإنفتاح والتسامح المذهبي الذي كان واضحا على معالم الدولة الرستمية[24]، ويصرح ابن الصغير في هذا الصدد قائلا:" إذ كان فقهاء الإباضية وغيرهم لا يطالب بعضهم ببعض ولا يسعى بعضهم ببعض، وكان الفقهاء يتناظرون فيما بينهم كل فرقة تدلي بما لديها، فمن أتى إلى حلق الإباضية من غيرهم قربوه و ناظروه ألطف مناظرة وكذلك

من أتى من الإباضية إلى حلق غيرهم كان سبيله كذلك"[25].

هذا يشير دون شك إلى التنافس الكبير بين المذاهب التي كانت تعيش في كنف الدولة الرستمية، هذه الأخيرة التي أوجدت له مجالا عظيما بفضل السياسة المتسامحة مع المذاهب الأخرى، حيث وجدت في تيهرت مجالا لنشر أفكارها، فعقدت المناظرات وجلسات الجدل الطويلة التي يصفها ابن الصغير بشكل تبدو من خلاله مظاهر التسامح المذهبي وحتى الديني، في وقت كانت الدول المذهبية الأخرى تمنع غيرها من الفرق على الظهور أو الكلام في مذاهبها[26]، ولا عجب في هذا إذا علمنا أن الأئمة الرستميون كانوا في طليعة علماء الإباضية ممن تصدوا للمناظرات المذهبية مثلما فعل عبد الوهاب مع المعتزلة، كما نبغ فيهم مشايخ المذاهب الأخرى خاصة من المالكية مثل إبراهيم بن عبد الرحمن التنسي المالكي، وقاسم بن عبد الرحمن وزكريا بن بكر وابن الصغير المالكي الذي يصرح بعدل الرستميين وتسامحهم وإن كان على غير مذهبهم، بل سمح الرستميون للعلماء من غير المسلمين بمزاولة العلم والتبحر فيه حتى نبغ من بينهم اليهودي يهوذا بن قريش الذي ألف كتابا في فقه اللغة المقارن حاول من خلاله أن يثبت أن اللغة العربية والعبرية والبربرية أصلها واحد، ومن العلماء من ألف كتبا باللغة البربرية كابن سهل الفارسي[27].

من خلال النصوص السابقة تبرز لنا حقيقة هامة تتجلى في مبادئ التعايش وتقبل الآخر التي سار عليها عبد الرحمن بن رستم وتبعه الأئمة الرستميون من بعده والتي من بينها مبدأ احترام حرية الفكر والرأي لسائر أفراد الدولة، وهذه السياسة الحكيمة التي انتهجتها الدولة الرستمية جعلت من تيهرت مركز إشعاع علمي متميز في بلاد الإسلام، ومقصد لكافة الراغبين في النزول بها دون اعتبارات مذهبية أو عرقية أو غيرها، وكان لهذا التنوع المذهبي خاصة والديني عموما تأثيرا إيجابيا في الحياة الاجتماعية والاقتصادية في الدولة الرستمية.

3- انعكاسات سياسة التسامح:

أحدث التسامح الديني والمذهبي الذي عرفته الدولة الرستمية تغيرات

اجتماعية وتطورات اقتصادية في منطقة المغرب الأوسط، وابن الصغير – وهو المؤرخ الذي عايش أواخر العهد الرستمي وروى عمن عايش أوله – يصرح في مواضع متعددة من كتابه إلى أن السبب الرئيسي في هذه التحولات الإجتماعية والثقافية وخاصة الإقتصادية هي سياسة التسامح المذهبي والديني التي امتازت به الدولة الرستمية حتى أواخر أيامها، وسياسة العدل والتعايش التي سادت أجواءها والتي ساهمت إلى حد بعيد في تطور مختلف الجوانب[28].

3– أ– على الصعيد الإقتصادي:

عانت منطقة المغرب الأوسط زمنا طويلا من عدم الإستقرار الإقتصادي بسبب الإضطرابات التي سادت بلاد المغرب في عصر الولاة، تلك الإضطرابات التي دمرت عناصر الإقتصاد المغربي في هذه الفترة و ما تمخض عنه من ثورات أهلكت الحرث و النسل وما أحدثته هذه الحروب والنزاعات من تهديد مباشر لطرق التجارة ترك أثرا سيئا على أحوال البلاد الإقتصادية[29]، يضاف إلى ما سبق أن هذه المنطقة عرفت نشاطات إقتصادية محدودة قبل قيام الدولة الرستمية محصورة في الزراعة والرعي لأنها كانت موطنا للقبائل البربرية البترية التي تعيش حياة البدو والترحال، كما كانت المنطقة مشهورة بثروتها الزراعية وكثرة مراعيها الغنية على وجه الخصوص، وذلك بسبب كثرة مياهها التي تأتيها من ثلاث أنهار مختلفة، وقد ذكر الجغرافيون كثرة زروعها وبساتينها وشهرتها كإقليم للمراعي والإنتاج الحيواني، لذلك غلبت مهنة الرعي والزراعة على قاطنيها[30]، ولم يعرف الوضع الإقتصادي تغييرا كبيرا غداة قيام الدولة الرستمية لأن القبائل التي ناصرت الدعوة الإباضية في بادئ الأمر والتي قامت على أكتافها الدولة الرستمية بترية بدوية تعيش على الرعي والزراعة والترحال كما أسلفنا، وهي: لماية، لواتة، زواغة، مزاتة وسدراتة، دمر الزناتية، بني يفرن الزناتية، نفوسة، وبدرجة أقل مكناسة الزناتية، ومطماطة ونفزاوة ومطغرة الزناتيين، بينما قبيلة هوارة هي القبيلة البربرية الوحيدة من فرع البرانس التي ساندت الرستميين[31]، لذلك اقتصرت مداخيل بيت المال في بداية الدولة الرستمية – أي في عهد عبد الرحمن بن رستم – على زكاة الأعشار من الشاة والبعير ونتاج الأرض من القمح والشعير وغيرها، وكانت

هذه هي المداخيل الشرعية الوحيدة التي اكتفى بها الرستميون دون أن ننسى الجزية على أهل الذمة[32].

لكن الوضع تغير منذ أواخر عهد المؤسس عبد الرحمن بن رستم بسبب استقرار الأوضاع السياسية بالمنطقة، فازدهرت عناصر الحياة الإقتصادية وانتقل سكان المغرب الأوسط من امتهان الرعي إلى مجتمع اقتصادي تنوعت مداخله وتعددت أنشطته، فإلى جانب الزراعة والرعي نجد الصناعة والتجارة التي ساهمت سياسة الرستميين في ازدهارها، وأصبحت تيهرت في غضون سنين قليلة مدينة عامرة تقوم فيها تجارة نشطة[33]، الأمر الذي ساهم في تحويل المنطقة من بلد رعوي يعتمد في مصادر دخله على العشر والخراج إلى بلد متنوع النشاط الإقتصادي والتجاري، ويشير ابن الصغير إلى الدور الإيجابي لسياسة التسامح والتعايش التي تبناها الرستميون في تحول تيهرت إلى ممر تجاري مهم بين مختلف أقطار العالم الإسلامي وغيره من البلدان قائلا: "واستعملت السبل إلى بلد السودان وإلى جميع البلدان من مشرق ومغرب بالتجارة وضروب الأمتعة...، والناس والتجار من كل الأقطار يتاجرون وهذا بعدما رأوه من رخاء البلد وحسن سيرة إمامه وعدله في رعيته وأمانه على نفسه وماله"[34].

وسار من خلف عبد الرحمن بن رستم على نهجه، فخطوا خطوات عملية نحو تنمية نشاطاتها الإقتصادية فشجعوا الحركة التجارية، وخططوا الأسواق ورتبوها ونسقوها على غرار أسواق المشرق ووظفوا المحتسبين ونظموا الحسبة عليها لمراقبتها والحفاظ على نظامها وأوجدوا الفنادق والخانات للتجار وأعطوهم الحرية الكاملة للاستقرار بمدينة تيهرت سواء كانوا إباضيين أو غير إباضيين فقصدها التجار من سائر أنحاء العالم الإسلامي وبخاصة من العراق ومصر وبلاد الشام والقيروان وسجلماسة والسودان[35]، وتركوا لكل القادمين حريتهم الكاملة في اتباع أي المذاهب أرادوا دون أن يكون هناك اصطدام فيما بينها، بل كان أئمة الرستميين يحرصون على سلامة القوافل في بلادهم ويخرجون بأنفسهم لتأمين الطرق والمواصلات والمسافرين دون اعتبار لإنتماءاتهم العرقية ولا المذهبية ولا الدينية[36]، فصار جل من ينزل بينهم من

الغرباء والطارئين على البلد أو القاصدين تيهرت للتجارة إلا استوطن معهم وابتنى بين أظهرهم، "حتى لا ترى دارا إلا قيل هذه لفلان الكوفي وهذه لفلان البصري وهذه لفلان القروي وهذا مسجد القرويين ورحبتهم وهذا مسجد البصريين وهذا مسجد الكوفيين"[37].

إن سياسة الرستميين العادلة بين الرعية وعدم التمييز بين الغرباء وأهل البلاد المقيمين ولا إقصاء مخالفيهم في المذهب، وعدم ترك المجال للخلافات المذهبية أو السياسية أن تكون عائقا أمام ازدهار اقتصاد البلاد كان عاملا مهما في كسب أصحاب الأموال والتجار الذين قصدوا الدولة الرستمية وأقاموا بها، فهذا العدد الكبير والمتنوع من الوافدين الذين استقروا بها سيكون لهم دور كبير في إنعاش النشاط التجاري بالمنطقة، حتى عمرت في عهدهم الدنيا و كثرت الأموال والمستغلات وأتتهم الوفود من كل الأمصار والآفاق[38].

وقد كانت الهجرة نتيجة حتمية لذلك التطور الذي عرفته المنطقة تحت حكم الرستميين، حيث تسامع الناس بالعدل الذي تميزوا به وبالأمن الذي نتج عنه، وأن أحوال الناس في إمارتهم كانت أفضل بكثير من أحوالهم في ظل غيرهم من حكام المغرب المعاصرين لهم، فهاجر إلى الدولة الرستمية الكثير من المشارقة والمغاربة والأندلسيين وقصدها التجار والكتاب والعلماء ورجال الصناعة والفن وأرباب الحرف والمهن من سائر العالم الإسلامي[39]، وكان لذلك أعظم الأثر في اتساع عمرانها ونمو تجارتها وتعدد أنشطتها الإقتصادية.

3-أ- على الصعيد الإجتماعي:

أدى قيام الدولة الرستمية بالمغرب الأوسط إلى حصول تغير ملحوظ في تكوين النسيج الإجتماعي بالمنطقة حتى سميت تيهرت بعراق المغرب لتنوع سكانها واختلافهم عرقيا ومذهبيا[40]، وقد وصفها اليعقوبي بالمدينة العظمى جليلة المقدار عظيمة الأمر وسماها عراق المغرب تشبيها لها ببلاد العراق الصاخبة بمختلف الأجناس والملل والنحل، بعدما وجد تيهرت هي الأخرى تضم "أخلاط من الناس"[41].

بالإضافة إلى القبائل المتعددة من البربر البتر والبرانس أصبحت الدولة الرستمية تضم مجموعات من أعقاب العرب الفاتحين وبعض الجند الأفارقة[42]، وجماعات كبيرة من

العرب الذين نزحوا إلى تيهرت لشهرتها التجارية أو فرارا من الإضطهاد المذهبي أو هربا من إفريقية بعد فشل ثوراتهم على الإمارة الأغلبية[43]، ولما كان أئمة الدولة الرستمية من أصول فارسية فقد جذبت تيهرت كثيرا من العناصر الفارسية حتى شكلوا قوة اجتماعية لها وزنها[44]، وامتلكوا القصور والضياع وكان لهم سوق خاص بهم[45].

وعلى الرغم من هذا التنوع العرقي والمذهبي لم يكن هناك ما يعرف بالأقليات سواء مذهبيا أو عرقيا، إذ كان لكل فئة من سكان البلد شيوخها ومقدميها وأكابرها لهم وزنهم ومكانتهم في الحياة العامة وفي سياسة الدولة، حيث ما جد جديد أو طرأ طارئ جمع الأئمة الرستميون مشايخ البلد على السواء إباضيتها وغير إباضيتها للبت في شؤون البلد[46].

فأصبح بذلك المجتمع الرستمي يتألف من أجناس مختلفة ومن عناصر متباينة المذاهب، إذ كان يعيش فيها جنبا إلى جنب البربري والعربي والفارسي والسوداني والإباضي والسني والمعتزلي وكذا اليهودي والنصراني، هذا المزيج من مختلف الأجناس والمذاهب والديانات الذي ميز التركيبة الإجتماعية الرستمية يبرز بوضوح ملامح التعايش الحضاري في هذه الدولة والذي يرجع إلى سياسة التسامح التي تبناها الأئمة الرستميون تجاه رعاياهم[47].

أدى هذا التنوع البشري المكون للمجتمع الرستمي والتغير الإقتصادي والتوجه إلى التجارة بالإضافة إلى الأنشطة الأخرى إلى انتشار ظاهرة الغنى والرخاء بين سكان الدولة وتحولهم من حياة البساطة الأولى إلى مجتمع مترف تظهر عليه ملامح الغنى والرفاهية، فها هو ابن الصغير يصف حالهم بعد قيام الدولة الرستمية ويذكر أنهم اتسعوا في البلد وتفسحوا فيها وقوي فيهم الضعيف وانتعش الفقير، وتغيرت أحوال البلد حيث بُنِيت القصور وغُرِست البساتين واتُّخِذ العبيد والخدام[48]، وامتلأت البلاد واتسع عمرانها وكثر قاطنوها والمهاجرون إليها، وشجع الوضع الإقتصادي الجيد النشاط العمراني فأنشئت العديد من المدن الكبيرة من العدم واستكمل تعمير الكثير من المراكز الحضرية القديمة كما فتحت مسالك كثيرة وأمنت البلاد حتى صارت المنطقة من تيهرت إلى مدينة تلمسان والتي

تقدر مساحتها بمسيرة خمسة وعشرين يوما كلها عمران[49]، وفي عهد أفلح بن عبد الوهاب بلغت الدولة الرسمية أوج حضارتها فعمرت الدنيا وكثرت الأموال والمستغلات وتنافس الناس من أهل الحواضر والبوادي في البنيان حتى ابتنوا القصور والضياع خارج المدينة وأجروا الأنهار وأقاموا البساتين والجنان، وانتشرت القبائل واكتسبت الأموال واتخذت العبيد حتى نالت من المكانة ما نال أهل المدن[50].

خاتمة:

نتج عن قيام الدولة الرستمية بالمغرب الأوسط واتباعهم سياسة التسامح الديني والمذهبي نحو رعاياهم والقادمين إليهم على السواء تحولات اجتماعية واقتصادية ملموسة في حياة سكان المغرب الأوسط، حيث ترتب عليه تنوع إثنولوجي في بنية المجتمع الرستمي بوفود عناصر متباينة من بيئات مختلفة وتعايشها في مجتمع واحد، وانتقال هذا المجتمع من حياة البداوة والترحال إلى حياة التمدن والإستقرار، وظهرت ملامح التطور العمراني كالقصور والمبان والضياع والمنشآت العامة مثل الفنادق والحمامات والخانات والأسواق الكبرى نتيجة للتطور الإقتصادي الذي عرفته البلاد، وأصبحت العاصمة "تيهرت" ذات أهمية اقتصادية كبيرة لتحكمها في الطرق التجارية، وتشجيع أئمتها للتجارة الداخلية والخارجية وإعطاء الحرية الكاملة لكل التجار سواء كانوا إباضيين أو غير إباضيين للإستقرار بها، وأصبحت لها مبادلات تجارية مع السودان والأندلس والمغرب الأقصى وتونس ومصر وبلاد الشام وبغداد واليمن، وقد انعكس هذا التطور الإقتصادي بدوره على الأوضاع الثقافية في المنطقة حيث تحولت مدن مثل تيهرت وغدامس وورجلان ووادان من مجرد قرى صغيرة مغمورة على حافة الصحراء إلى منافذ وثغور داخلية آهلة بالحركة والنشاط كما غدت مراكز حضارية تزدان بالعلم والثقافة والسياسة والفن.

الهوامش:

1- رواه البخاري في كتاب الإيمان، باب الدين يسر دون إسناد. أنظر: محمد بن إسماعيل البخاري، صحيح البخاري، ط:01، دمشق: دار ابن كثير، 2002م، ص:20.

2 - أحمد مختار العبادي، دراسات في تاريخ المغرب و الأندلس، (د. ط)، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، (د.ت)، ص:45.

3 - صابر طعيمة، الإباضية عقيدة و مذهبا، (د. ط)، بيروت: دار الجيل، 1986م، ص:87.

4 - محمد بن عبد الكريم الشهرستاني، الملل و النحل، ط:03، تح: أمير علي مهنا و علي حسن فاعود، بيروت: دار المعرفة، 1993م، ج:01، ص ص:156، 157 ؛ عبد القاهر بن طاهر البغدادي، الفرق بين الفرق، (د.ط)، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، بيروت: المكتبة العصرية للطباعة و النشر، 1995م، ص:103.

5 - صابر طعيمة، المرجع نفسه، ص:121.

6 - محمود إسماعيل، الخوارج في بلاد المغرب الإسلامي، ط:02، المغرب: دار الثقافة، 1985م، ص:176.

7 - سوادي عبد محمد و صالح عمار الحاج، دراسات في تاريخ المغرب الإسلامي، ط:01، القاهرة: المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، 2004م، ص:217.

8 - محمد عمارة، السماحة الإسلامية، ط:01، القاهرة: مؤسسة نهضة مصر للطباعة و النشر، 2006م، ص :17.

9 - سعد زغلول عبد الحميد، تاريخ المغرب العربي، الإسكندرية، منشأة المعارف، (د. ت)، ج:02، ص:311.

10 - عبد العظيم إبراهيم المطعني، مبادئ التعايش السلمي في الإسلام منهجا وسيرة، (د.ط)، القاهرة: دار الفتح للإعلام العربي، 1996م، ص ص:78، 87.

11 - سوادي عبد محمد و صالح عمار الحاج، المرجع نفسه، ص ص:93، 94.

12 - هم أتباع واصل بن عطاء الغزال و يسمون كذلك المعتزلة لأن واصلا رأس مذهبهم قد اعتزل مجلس الحسن البصري و قال أن مرتكبي المعاصي من المسلمين لا هو مؤمن ولا هو كافر وجعل الفسوق مرتبة بين الإيمان والكفر مخالفا بذلك جمهور أهل السنة القائلين بأن الفاسقين من أهل الإسلام مؤمنون موحدون بما معهم من الإعتقاد الصحيح، فاسقون عصاة بما يقدمون عليه من المعصية، وأن أفعالهم بالجوارح والأعضاء لا تنافي إيمانهم في القلوب. للمزيد أنظر: أبو المظفر الإسفراييني، التبصير في الدين و تمييز الفرقة الناجية عن فرق الهالكين، ط:01، تح: كمال السيد الحوت، بيروت: عالم الكتب، 1983م، ص:67 و ما بعدها.

13 - ابن الصغير، أخبار الأئمة الرستميين،

(د.ط)، تح: محمد ناصر و ابراهيم بحاز، (د.م)، (د. ن)، (د. ت)، ص:36 ؛ أبو عبيد البكري، المغرب في ذكر بلاد إفريقية و المغرب، (د.ط)، القاهرة: دار الكتاب الإسلامي، (د. ت)، ص:67.

14 – ابن الصغير، المصدر نفسه، ص ص:102، 103.

15 – يشير ابن الصغير في مواضع أخرى من كتابه أن الفرق الغير إباضية من رعايا الدولة الرستمية أقامت مساجد خاصة بها حتى صارت تعرف بهم، و هذا جانب آخر جعلنا نميل إلى الإفتراض أن المقصود بالحجازيين والكوفيين في حديث ابن الصغير هم المالكية والأحناف، نسبة لظهور مذهب مالك بالحجاز ومذهب أبو حنيفة بالعراق، ولو كان الكوفيون والبصريون والحجازيون الذي يتحدث عنهم ابن الصغير إباضيين لم تكن هناك حاجة إلى نسبتهم لهذه المدن التي تميزت بمذاهب أخرى غير الإباضية، ولإكتفى بذكرهم ضمن حديثه عن الإباضية، وما حاجتهم لإقامة مساجدهم الخاصة لو لم يكونوا من المذاهب المخالفة لمذهب الدولة الرستمية، وفي موضع آخر في نفس الكتاب يذكر ابن الصغير مناظرته لأحد الإباضيين الذي يرد عليه قائلا: "من أين زعمت وزعم أصحابك وغيرهم من الحجازيين والعراق..." ما يشير أيضا إلى الرأي الذي ذهبنا إليه سالفا. أنظر: ابن الصغير، المصدر نفسه، ص ص:77، 102، 103.

16 – ابن الصغير، المصدر نفسه، ص ص:92، 94.

17 – محمود اسماعيل، المرجع نفسه، ص ص:177، 178.

18 – البكري، المصدر نفسه، ص:67.

19 – محمود اسماعيل، المرجع نفسه، ص ص:295، 296.

20 – ابن الصغير، المصدر نفسه، ص:36.

21– عبد الرحمن بشير، اليهود في المغرب العربي، ط:01، مصر: عين للدراسات و البحوث الإنسانية والإجتماعية،2001م، ص:111.

22 – ابن الصغير، المصدر نفسه، ص:77.

23 – نفسه، ص:32.

24 – نفسه، ص:80.

25 – نفسه، ص:102.

26 – نفسه، ص:82.

27 – محمد عيسى الحريري، الدولة الرستمية بالمغرب الإسلامي، ط:03، الكويت: دار القلم، 1987م، ص:236 و ما بعدها.

28 – ابن الصغير، المصدر نفسه، ص ص:31، 32، 53، 91.

29 – الحريري، المرجع نفسه، ص:231.

30 – سعد زغلول عبد الحميد، المرجع نفسه، ج:02، ص:296.

31 – الحريري، المرجع نفسه، ص:21.

32 – سعد زغلول عبد الحميد، المرجع نفسه، ج:02، ص:308.

33 – سوادي عبد محمد و صالح عمار الحاج،

المرجع نفسه، ص:85.

34 – ابن الصغير، المصدر نفسه، ص ص:31، 32.

35 – سوادي عبد محمد و صالح عمار الحاج، المرجع نفسه، ص:88.

36 – ابن الصغير، المصدر نفسه، ص: 91.

37 – نفسه، ص: 32.

38 – نفسه، ص: 31، 32.

39 – الحريري، المرجع نفسه، ص:107؛ عصام الدين عبد الرؤوف الفقي، تاريخ المغرب و الأندلس، (د.ط)، القاهرة: مكتبة نهضة الشرق، (د. ت)، ص:156.

40 – أحمد بن إسحاق اليعقوبي، البلدان، (د. ط)، تح: محمد أمين ضناوي، بيروت: دار الكتب العلمية، (د. ت)، ص:192.

41 – نفسه، ص:192.

42 – سوادي عبد محمد و صالح عمار الحاج، المرجع نفسه، ص:92.

43 – محمود اسماعيل، المرجع نفسه، ص:289.

44 – نفسه، ص:289.

45 – ابن الصغير، المصدر نفسه، ص:54.

46 – ابن الصغير، المصدر نفسه، ص:101 ؛ أبو زكريا يحيى بن أبي بكر، سير الأئمة و أخبارهم، (د.ط)، تح: اسماعيل العربي، المكتبة الوطنية، 1979م، ص ص:54، 55.

47 – محمود اسماعيل، المرجع نفسه، ص ص:177، 178.

48 – ابن الصغير، المصدر نفسه، ص ص: 31، 33.

49 – ابن خرذابة، المسالك و الممالك، (د. ط)، ليدن، مطابع بريل، 1889م، ص:88.

50 – ابن الصغير، المصدر نفسه، ص ص:53، 54.

قائمة المصادر والمراجع:

1– أبو المظفر الإسفراييني، التبصير في الدين و تمييز الفرقة الناجية عن فرق الهالكين، ط:01، تح: كمال السيد الحوت، بيروت: عالم الكتب، 1983م.

2– أبو عبيد البكري، المغرب في ذكر بلاد إفريقية و المغرب، (د. ط)، القاهرة: دار الكتاب الإسلامي، (د. ت).

3– أحمد بن إسحاق اليعقوبي، البلدان، (د. ط)، تح: محمد أمين ضناوي، بيروت: دار الكتب العلمية، (د. ت).

4– أحمد بن سعيد الدرجيني، طبقات المشائخ بالمغرب، (د.ط)، تح: ابراهيم طلاي، الجزائر: مطبعة البعث، (د.ت).

5– أحمد مختار العبادي، دراسات في تاريخ المغرب و الأندلس، (د. ط)، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، (د.ت).

6- ابن الصغير، أخبار الأئمة الرستميين، (د.ط)، تح: محمد ناصر و ابراهيم بحاز، (د. م)، (د. ن)، (د. ت).

7- ابن خرداذبة، المسالك و الممالك، (د.ط)، ليدن، مطابع بريل، 1889م.

8- عصام الدين عبد الرؤوف الفقي، تاريخ المغرب و الأندلس، (د.ط)، القاهرة: مكتبة نهضة الشرق، (د. ت).

9- سعد زغلول عبد الحميد، تاريخ المغرب العربي، الإسكندرية، منشأة المعارف، (د. ت).

10- سوادي عبد محمد و صالح عمار الحاج، دراسات في تاريخ المغرب الإسلامي، ط:01، القاهرة: المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، 2004م.

11- محمد بن عبد الكريم الشهرستاني، الملل و النحل، ط:03، تح: أمير علي مهنا و علي حسن فاعود، بيروت: دار المعرفة، 1993م.

12- صابر طعيمة، الإباضية عقيدة و مذهبا، (د.ط)، بيروت: دار الجيل، 1986م.

13- عبد الرحمن بشير، اليهود في المغرب العربي، ط:01، مصر: عين للدراسات و البحوث الإنسانية و الإجتماعية، 2001م

14- عبد العظيم ابراهيم المطعني، مبادئ التعايش السلمي في الإسلام منهجا و سيرة، (د.ط)، القاهرة: دار الفتح للإعلام العربي، 1996م.

15- عبد القاهر بن طاهر البغدادي، الفرق بين الفرق، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، بيروت: المكتبة العصرية للطباعة و النشر، 1995م.

16- محمد بن إسماعيل البخاري، صحيح البخاري، ط:01، دمشق: دار ابن كثير، 2002م.

17- محمد عمارة، السماحة الإسلامية، ط:01، القاهرة: مؤسسة نهضة مصر للطباعة و النشر، 2006م.

18- محمد عيسى الحريري، الدولة الرستمية بالمغرب الإسلامي، ط:03، الكويت، دار القلم، 1987م.

19- محمود اسماعيل، الخوارج في بلاد المغرب الإسلامي، ط:02، المغرب: دار الثقافة، 1985م.

20- يحيى بن أبي بكر أبو زكريا، سير الأئمة و أخبارهم، (د.ط)، تح: اسماعيل العربي، المكتبة الوطنية، 1979م.